اللجنة ناقشت أضرار الأمطار في مدينة صباح الأحمد

«شؤون الإسكان»: الحكومة قدمت تعديلاً على قانون الرعاية السكنية باستحقاق زوجة الشهيد إصدار وثيقة المنزل وتملكه

بوشهري: تفعيل الحكومة لخطة طوارئ كاملة استعداداً لأي موجة أمطار مقبلة

ناقشت لجنة شؤون الإسكان خلال اجتماعها أمس الأضرار التي تعرضت لها مدينة صباح الأحمد السكنية بسبب الأمطار، وتسلمت مشروعًا حكوميًا لتعديل بعض أحكام قانون الرعاية السكنية.

وقال رئيس اللجنة النائب فيصل الكندري في تصريح بالمركز الإعلامي لمجلس الأمة إن مشروع تعديل قانون الرعاية السكنية يقضي باستحقاق زوجة الشهيد إصدار وثيقة المنزل وتملكه، وبشأن وجود لجنة تتولى بيع البيوت التي تستردها المؤسسة العامة للرعاية السكنية على أن يعود ريعها للمؤسسة.

وفيما يختص بقضية الأمطار أوضح أن اللجنة وممثلين عن وزارتي الأشغال والإسكان والبلدية وهيئة الطرق ناقشوا بشكل موسع الأضرار التي تعرضت لها منطقة صباح الأحمد نتيجة الأمطار التي شهدتها البلاد، من أجل تحديد المسؤولية عن هذه الأضرار.

وبين أن كل جهة عرضت ما لديها من معلومات وإجراءات، مشيرًا إلى أن اللجنة كانت لها رسالة واضحة بعدم تقاذف المسؤولية بين الجهات الحكومية أو الأشخاص أو الشركات للتنصل من المسؤولية أو حتى يضيع الدم بينهم.

وأضاف أن اللجنة طلبت تزويدها بتقارير لجان تقصي الحقائق ومنها لجنة التحقيق البرلمانية للوقوف على الأضرار.

واعتبر أن ما حدث عليه علامات استفهام كثيرة حيث تم استبعاد مدير هيئة الطرق وتوقيف عدد من الوكلاء في (الأشغال) في الوقت الذي توجد حاجة للاستماع لآرائهم في لجان التحقيق ومعرفة إن كانوا مسؤولين عن هذه الأضرار أم لا.

وبين الكندري أن اللجنة بانتظار وصول التقارير لتحديد المتسببين بالأضرار، ومحاسبة كل من تقاعس سواء كان وزيرًا أو قياديًا أو موظفًا أو شركة، وأن يتم إحالة أي شركة تثبت مسؤوليتها للنيابة العامة لا أن يتم فقط وقف التعامل معها في مشاريع الدولة.

وفي سياق منفصل، قال الكندري إن وزير النفط بعد أن تعهد أمام المجلس بتقديم تقرير لجنة التحقيق في محاور استجوابه يوم الأحد الماضي،إلا أنه انتظر إلى الساعة الرابعة من بعد ظهر يوم الاثنين بعد أن صرح النواب باستجوابه ثم أودع التقرير ليطلع عليه النواب بشكل سري لدى الأمانة العامة لمجلس الأمة.

وأشار إلى أن التقرير تم نشره كاملا في وسائل الإعلام، معتبرًا أن هذا الأمر دليل على أن الوزير غير متعاون، مضيفا « إذا لم تكن جميع المرفقات موجودة مع التقرير فأقول للوزير إن التقرير لا ينفعنا».

من جانب آخر أكدت وزيرة الدولة لشؤون الاسكان وزيرة الدولة لشؤون الخدمات الكويتية الدكتورة جنان بوشهري أمس تفعيل الحكومة لخطة الطوارئ بشكل كامل لمواجهة أي موجة أمطار مقبلة.

وقالت بوشهري في تصريح للصحفيين بعد انتهاء اجتماعها بلجنة شؤون الاسكان البرلمانية أن اجهزة وزارة الاشغال ممثلة بوزير الاشغال العامة وزير الدولة لشؤون البلدية الكويتي حسام الرومي شكلت لجنة لتقصي الحقائق في جمع الاضرار التي حصلت في الطرق والبنية التحتية نتيجة الامطار والسيول.

واضافت ان من ضمن مهام هذه اللجنة متابعة الجزئية الخاصة بالبنية التحتية في مدينة صباح الاحمد السكنية والتي تمت مناقشتها مع أعضاء اللجنة الإسكانية البرلمانية.

وذكرت ان المؤسسة العامة للرعاية السكنية شكلت فرقا فنية لحصر الاضرار في البنية التحتية في مدينة صباح الاحمد السكنية وتم رفع تقرير متكامل الى وزير الاشغال يتعلق في تلك الاضرار اذ تم تصنيفها بين جسيمة ومتوسطة وبسيطة.

وحول موضوع تعويض الحكومة للمتضررين من الأمطار قالت بوشهري ان مجلس الوزراء الكويتي قرر خلال اجتماعه بالامس تكليف فريق برئاسة وزيرة الشؤون الاجتماعية والعمل ووزيرة الدولة للشؤون الاقتصادية هند الصبيح وذلك لمتابعة ومعالجة تداعيات مشكلة الأمطار والسيول واستقبال طلبات المتضررين.

جانب من اجتماع لجنة شؤون الإسكان

بعد الإطلاع على رأي المجلس الأعلى للقضاء

«التشريعية» توافق على قانون الأحوال الشخصية «الجعفرية» بالإجماع

جانب من اجتماع اللجنة التشريعية

وافقت لجنة الشؤون التشريعية والقانونية البرلمانية في اجتماعها أمس على الاقتراحين بقانونين بشأن الأحوال الشخصية الجعفرية بإجماع أعضاء اللجنة الحاضرين.

وقال رئيس اللجنة النائب خالد الشطي في تصريح صحفي بالمركز الإعلامي في مجلس الأمة ان اللجنة استكملت مناقشة ما تم في دور الانعقاد السابق بخصوص الاقتراحين بقانونين عن مسائل الأحوال الشخصية طبقا للمذهب الجعفري.

وأضاف الشطي أن اللجنة وافقت بالاجماع على قانون الأحوال الشخصية الجعفرية مشيرا الى استماع اللجنة إلى جميع الآراء ومناقشة بنود ومواد القانون اضافة إلى آراء المكتب الفني للجنة التشريعية من مستشارين وقانونيين فضلا عن الاطلاع على رأي المجلس الأعلى للقضاء وتمت التداولات بشأن الاقتراحين.

وأوضح ان اللجنة قامت بإجراء بعض التعديلات الإجرائية منها «مسألة الديباجة» اذ كان من الضروري ذكر قانون محكمة الأسرة وهو جزء لا يتجزأ من قانون محاكم الأحوال الشخصية الجعفرية.

وذكر أنه تم الاتفاق على اجراء تعديلات على بعض المواد بعد الأخذ برأي جميع أعضاء اللجنة ومقدمي الاقتراحين لافتا الى ان إقرار اللجنة وموافقتها على الاقتراحين بشأن الأحوال الشخصية الجعفرية «ما هو إلا تكريس لمبدأ المواطنة وأن الكويت بلد التسامح وإعطاء الحرية العقائدية».

وبين ان لجنة الشؤون التشريعية والقانونية البرلمانية ستحيل القانون الى المجلس لمناقشته والتصويت عليه.

انتهت من التصويت على جميع الاقتراحات برغبة على جدول أعمالها

«التعليمية» تحدد أبرز أولوياتها..وتتوجه لطلب تفويض المجلس للتحقيق في «الشهادات المزورة»

حددت لجنة شؤون التعليم والثقافة والإرشاد خلال اجتماعها اليوم الثلاثاء أبرز أولوياتها في دور الانعقاد الثالث، وانتهت من التصويت على جميع الاقتراحات برغبة المدرجة على جدول أعمالها.

وقال رئيس اللجنة النائب د.عودة الرويعي في تصريح بالمركز الإعلامي في مجلس الأمة إن هذه الاقتراحات تتناول مواضيع خاصة بالمجالات التعليمية والتربوية والإعلامية والإرشادية، كاشفا عن موافقة اللجنة على معظمها، مع التوصية بعقد نقاش حولها مع الجهات المعنية.

وأوضح الرويعي أنه تم الاتفاق على 4 أولويات للجنة، وهي مشروع القانون في شأن الجامعات الحكومية، والاقتراحات والموضوعات المتعلقة بالوظائف التربوية المساندة، وتنظيم الاتحادات الطلابية، وتنظيم التعليم العالي.

وتوقع أن يستغرق بحث هذه الأولويات ما بين 12 إلى 15 اجتماعا ما لم تستجد مواضيع أخرى، معربا عن تفاؤله في أن تصل اللجنة إلى ذروة الإنجازات الخاصة بعملها خلال مدة قصيرة مقارنة بالأدوار التشريعية السابقة.

وبين أنه تم الاتفاق على أن تعقد اللجنة اجتماعاتها يومي الاثنين والثلاثاء في الأسابيع التي لا تعقد فيها جلسات لمجلس الأمة، على أن يتم التنسيق في اللجنة لتحديد موعد اجتماع الأسبوع الذي تعقد فيه جلسات المجلس.

وأكد الرويعي عدم صحة إحالة الاقتراحات بكوادر الوظائف التربوية المساندة إلى المجلس، وقال إن هناك رأيا نيابيا للجنة، وهناك آراء تتعلق بلجان أخرى قد تكون متداخلة في الموضوع مثل اللجنة المالية، وأيضا هناك رأيا للحكومة في هذه القضية.

وأوضح أنه ستتم دعوة جميع المعنيين بهذه القضية وممثلي الوظائف التربوية المساندة كما تم في السابق، متمنيا أن يكون هناك تعاون لإنجاز هذا الموضوع حتى لا تهضم حقوق المستحقين في الوظائف المساندة.

وأشار إلى أن ملف الشهادات المزورة والوهمية لم يناقش في اللجنة نظرا لعدم وجود تفويض من المجلس بذلك ، مؤكدا في الوقت ذاته أن اللجنة ستقدم طلبا للمجلس لتفويضها التحقيق في هذا الملف حتى يكون الموضوع على جدول أعمالها

اجتماع اللجنة التعليمية البرلمانية

بهدف دعمهم نظراً لدورهم الكبير في السهر على راحة المواطنين والمقيمين

«الداخلية والدفاع» توافق على معاملة عسكريي الشرطة الخليجيين معاملة الكويتيين

جانب من اجتماع لجنة الداخلية والدفاع البرلمانية

وافقت لجنة الشؤون الداخلية والدفاع البرلمانية الكويتية أمس على اقتراحين يتعلقان بمعاملة العسكريين الخليجيين العاملين في سلك الشرطة معاملة الكويتيين وصرف اجازة قوة الشرطة الدورية نقدا.

وقال رئيس اللجنة النائب عسكر العنزي في تصريح للصحفيين ان موافقة اللجنة البرلمانية على الاقتراحين ومشروع تعديل قانون نظام قوة الشرطة يستهدف دعم رجال الداخلية نظرا لدورهم الكبير في العمل والسهر على راحة المواطنين.واضاف ان اللجنة ناقشت مشروعا بقانون بشأن تعديل بعض احكام القانون (23/1968) بشأن نظام قوة الشرطة اضافة الى مجموعة من الاقتراحات بقوانين.

«الخارجية» بحثت فاعلية «صندوق التنمية» وجدوى القروض

اجتماع لجنة الخارجية البرلمانية

انتهت لجنة الشؤون الخارجية في اجتماعها امس من وضع مسار عملها وآلية تحركها وأهم الموضوعات التي سوف تبحثها.

وأوضح رئيس اللجنة د. عبد الكريم الكندري في تصريح صحافي أن اللجنة ستسلط الضوء على الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية في الفترة المقبلة كونه يخدم السياسة الخارجية الكويتية حيث ستبحث اللجنة فعالية الصندوق وجدوى القروض ومدى استفادة الكويت سياسيا من بعضها.وأكد أن اللجنة ستناقش دور البعثات الدبلوماسية الكويتية في الخارج وجودة الخدمات التي تقدمها للأفراد خصوصا فيما يتعلق بتوفير الحماية القانونية للكويتيين ضد قضايا النصب العقاري التي زادت بشكل كبير في الأونة الأخيرة بالإضافة الى بحث سياسة إحلال الكويتيين في السفارات.

وختم النائب د. الكندري بان لجنة الشؤون الخارجية وجهت دعوة إلى وزير الخارجية ونائبه لحضور اللجنة واطلاعها على آخر التطورات بالملفات الإقليمية.

عبدالله يقترح إنشاء مواقع لمراكز الإسعاف على الطرق السريعة والمناطق النائية

أعلن النائب د. خليل عبدالله أبل عن تقديمه اقتراحا برغبة قال في مقدمته:من المعروف مدى تأثير وجود الإسعاف على الطرق السريعة في اللحظات التي تفصل بين الحياة والموت وخاصة حالات السكتات القلبية أو الدماغية أو نتيجة حوادث السيارات، ومدى تأثير ذلك في إنقاذ حياة المصاب، فوجود مواقع لمراكز الإسعاف على الطرق السريعة يعتبر من أهم مسببات نجاح عمليات الإنقاذ وتلافي المضاعفات والمخاطر الناتجة عن تأخير الوصول إلى مواقع الحوادث في أقصر وقت ممكن، وذلك لأن مواقع المستشفيات والمراكز الصحية لا تخدم فعليا إلا المناطق السكنية والطرق المحيطة بها على الأغلب الأعم، فاختيار مواقع خدمات إسعافية يجب أن تتم على أساس تقليل المسافات، وسرعة نقل الحالات الحرجة بشكل عاجل إلى المراكز الطبية ما يساعد بشكل كبير في إنقاذ حياة عدد كبير من المرضى والمصابين على الطرق السريعة، حيث بينت الدراسات أن ما يقارب من (60 %) من وفيات الحوادث المرورية تحدث خارج المستشفيات في موقع الحادث، وبتوفير خدمة مركز الإسعاف على الطرق السريعة وتقديم الخدمة الطبية من اسعافات أولية ستنقص نسبة الوفيات ومضاعفات الإصابات في تقديم الخدمات الطبية ما قبل المستشفى، لذا فإنني أتقدم بالاقتراح برغبة التالي:تقوم وزارة الصحة بإنشاء مراكز طوارئ إسعاف دائمة على الطرق السريعة والمناطق النائية والطرق التي يصعب الوصول إليها بالسرعة المطلوبة، يتم تجهيزها طبقا للمواصفات العالمية لأنظمة الإسعاف، يعمل فيها مسعفون مدربون على قيادة الدراجات النارية مجهزة بجميع المستلزمات الطبية الخاصة بالإسعافات الأولية، يعملون بنظام الشفت (الخفارة) على مدار اليوم وطوال الأسبوع لتلقي بلاغات عن إصابات الحوادث المرورية وإسعاف المرضى على الطرق السريعة التي تقع ضمن مجال عملهم لحين وصول سيارة الإسعاف لنقل المصاب إلى المستشفى، على أن يتم في الوقت الحالي عمل مواقع مؤقتة لمراكز إسعاف ومسعفين يعملون على دراجات نارية ببعض الطرق السريعة وفي بعض المناطق النائية لتنفيذ مهام الإسعاف كتجربة عملية لحين تنفيذ مواقع دائمة لهذا الخصوص.

المطيري يقترح إنشاء شركة حكومية لتخطيط وصيانة الطرق والجسور والأنفاق

أعلن النائب ماجد المطيري عن تقديمه اقتراحا برغبة قال في مقدمته:نظرا لما كشفت عنه موجة الأمطار عن الخلل الواضح في البنية التحتية وسوء التخطيط وضعف الهيكلة الإدارية والقصور في الصيانة اذ اتضح أن شوارعنا وطرقنا السريعة والجسور والأنفاق تعاني من سوء في التخطيط والتصميم ورداءة جودة المستخدمة فضلا عن حاجتها إلى الصيانة الدورية بسبب الأمطار وعوامل الجو والتأثيرات المناخية والضغط على الطرق والجسور مايجعلها بحاجة إلى إعادة غربلة شاملة تشمل ما قبل الإنشاء بالإضافة إلى ضرورة الصيانة الدورية لحمايتها من التلف والاهمال ولتفادي الخلل الواضح والذي وضح جليا في أزمة الأمطار الأخيرة وما أعقبه من تطاير الحصى في الشوارع.

وطالب المطيري في مقترحه: . إنشاء شركة حكومية مساهمة تتولى أعمال التخطيط والإنشاء وصيانة الطرق والجسور والأنفاق بعد إنجازها وتسليمها وذلك لتوفير ملايين الدنانير على الدولة التي تنفقها في صيانة الطرق سنويا.

. ومن مهام هذه الشركة أيضا الرقابة الدورية على الطرق والجسور والأنفاق على مستوى الدولة والقيام بأعمال الصيانة بعد الإنجاز والتسليم، على أن يتم تزويدها بالإمكانات كافة الهندسية والفنية والمالية والإدارية والمعدات والآلات، وتكون تبعيتها لوزارة الأشغال العامة.